الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم

(ص) : المضارع[١] يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم . وهو رافعه عند الفرّاء وابن مالك ، وابن الخبّاز . وقيل : تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً . وقيل : الإهمال[٢] . وقيل : نفس المضارعة . وقيل : السبب الذي أوجب إعرابه . وقال البصريّة : وقوعه موقع الاسم . والكسائي : الزوائد .

(ش) : لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمتْ بالمرفوع[٣] من الأفعال وهو الفعل المضارع حالَ تجرّدِهِ من الناصب والجازم .

وفي[٤] عامل الرفع فيه أقوال :

أحدها : نفس التّجرّد ، والتّعرّي من الناصب والجازم ، فهو معنويّ . وهو رأي الفرّاء . واختاره ابن مالك. وقال : إنه سالم من النَّقْضِ . ونسبه لحذّاق الكوفيين . واختاره أيضاً ابن الخبّاز .

والثاني : وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وقال ابن مالك : إنه منتقض بنحو : هلاّ تفعل ، وجعلت أفعل[٥] ، وما لك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم[٦] لا يقع فيها .

والثالث : وعليه الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فيكون عامله لفظياً .

---

(١) ط : « المصارع » بالصاد . تحريف .
(٢) ب : « وقيل الإهمال » سقطت من ب .
(٣) ب : « المرفوعات » .
(٤) « وفي » سقطت من أ .
(٥) أ : « وجعلت لتفعل » ، ب : « وجعل له فعل » .
(٦) أ ، ب : « الفعل » مكان : « الاسم » ، تحريف .

والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة . وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان : في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال :

احدها : أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً . وهو مذهب جماعة من البصريين . وعزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش .

والثاني : التجرّد من الناصب والجازم ، وهو مذهب الفرّاء .

والثالث : وهو قول الأعلم : ارتفع بالإهمال . وهو قريب من الذي قبله . وهو [١٦٥] على المذاهب الثلاثة عَدَمِيّ .

والرابع : وعليه جمهور البصريين : أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ «يقوم» في نحو : زيد يقوم وقع موقع « قائم » . وذلك هو الذي أوجب له الرفع .

والخامس : وهو مذهب ثعلب : أنه ارتفع بنفس المضارعة .

والسادس : أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب . وهو على هذه المذاهب الثلاثة [١] ثبوتيّ معنويّ .

والسابع : وهو مذهب الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم[٢] مرفوع بالنون ، وتقوم مرفوع بالتاء ، ويقوم مرفوع بالياء . وهو على هذا لفظيّ .

قال أبوحيّان : ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي.

[خاتمة]

(ص) : خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو : « يقالُ لَهُ إبراهيم [٣] » ، وابن عصفور : يرفع العدد المجرّد المتعاطف . فإن حذف العاطف وقف . وجوّز سيبويه إشمام واحدٍ الضمّة . ونقل همز أربعة إلى ثلاثة . ومنعهما غيره [٤] .

---

(١) في ط : « وهو على هذه الثلاثة المذاهب » . (٢) ط : « وتقوم » بالتاء . تحريف .

(٣) الأنبياء ٦٠ . (٤) في : أ ، ب : « غيره » سقطت ومكانها بياض .

(ش) : فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف :

أحدها [١] : . . . . . .

الثاني : الرفع بالإهمال : أثبته الأعلم ، وجعل منه قوله تعالى : « يُقال لـــه إبراهيم [٢] » فارتفع « إبراهيم » عنده بالإهمال من العوامل ، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه ، فبقي مهملاً . والمهمل إذا ضمّ إلى غيره [٣] ارتفع نحو : واحدٌ ، اثنان [٤] .

وسائر الناس أنكروا ذلك . وخرَّجوا الآية على غيره . فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول صريح ليقال ، فيكون من حكاية لفظ المفرد ، وكأنه [٥] قال : يطلق عليه هذا اللفظ .

ومنهم من قال : إنه منادى حذف منه حرف النّداء . أي : يا إبراهيمُ ، ومنهم من قال : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : يقال له : أنت إبراهيم . فعلى هذين يكون من حكاية الجمل .

الثالث : قال ابن عصفور : يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد ، وكان معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً عليه غيره ، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ، ولا في التقدير نحو : واحد . واثنان . وثلاثة وأربعة . فإن عَرِي [٦] من العاطف كان موقوفاً نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة : كأنّ [٧] التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة ، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب ، لكونها لا عن عامل [٨]

---

(١) بعد قوله : « أحدها » بياض بالنسخ الثلاث ، ولعل العبارة الساقطة : « هي الرفع بالمجاورة » وذلك من نص المتن .

(٢) الأنبياء ٦٠ .

(٣) أ : « غيره » سقطت ، ومكانها بياض .

(٤) « واحد اثنان » سقطا من أ ، ب .

(٥) ط : « وكانه » . تحريف .

(٦) ب : « عزي » بالزاي ، تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث : « كان » .

(٨) بعد قوله : « لا عن عامل » جاء في النسختين أ ، ب « ص » « الكتاب الثاني في الفضلات » وبعدها « ش » وبعد ش بياض جاء على النحو التالي :

« كذا » كذا » وفي ب بياض يقرب من ربع الصفحة . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض.

تم الجزء الثاني ــ والحمد لله ــ ويليه الجزء الثالث ــ إن شاء الله ــ وأوله :

« الكتاب الثاني في الفضلات » .